حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد إبريل – يونيو 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

إعراب المنادى رؤية جديدة

مراد غالب الذنيبات*

جامعة مؤتة، الأردن
moradghaleb@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/03/18
تاريخ قبول البحث: 2025/03/23
تاريخ النشر: 2025/06/30

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسةالاسم المنادى في جملة النداء، وتحديد جوانب اختلاف العلماء في عامله وإعرابه، ومناقشة آراء النحويين في عدّه منصوبا، وتأويله بما لا يتناسب والاستعمال اللغوي له، مما أدى إلى التكلّف في هذا التأويل وإخراجه من أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر، الذي لا يعبر عمّا يريده المنادي، محاولا تقعيده تقعيدا يتناسب مع الاستعمال اللغوي، والمنطق النّحوي.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ الأصل في الاسم المنادى هو الرفع، تشبيها له بطرفي الإسناد، والعامل فيه معنوي كعامل المبتدأ والفعل المضارع، وأنّ حالة النصب فيه هي الحالة الطارئة، وقد جاءت في المنادى المضاف وشبيه المضاف والنكرة غير المقصودة بسبب طول الكلام، وليس لكونه مفعولا.

الكلمات الدّالة:

المنادى، الرفع، البناء، أسلوب الإنشاء، أسلوب الخبر.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

المقدمة

يعد أسلوب النداء في اللغة العربية من أكثر المواضيع التي كان لها حضور بارز في النحو العربيّ فتجد ذكره وأحواله متكررة عند جلّ النحاة، فلا تكاد تجد كتابا في النحو إلا ووجدت النداء حاضرا فيه، كما تجده آخذا حيزا كبيرا في كتاب العالم الواحد، وقد كان من الموضوعات المثيرة للجدل بين النّحاة قديما وحديثا، ما بين ناظر إلى تركيبه وإعرابه، وناظر إلى وظيفته وأغراضه؛ حتى غدا من المواضيع المهمة التي أثرت النّحو العربي بحجج وبراهين، اعتمدت على أصول كثيرة من أصول النّحو العربيّ.

ومما يدلل على كثرته وكثرة الخلافات فيه أنّ الأنباري أورد له مسائل كثيرة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، كمسألة المنادى المفرد، والمنادى المحلّى بأل، ومسألة الميم في اللهم، والندبة وغيرها، فقد ظهر الخلاف فيه وبَرَزَ جلياً عند البصريين والكوفيين في غير مسألة من مسائله، وتجاوز الخلاف فيه حدود المدرستين ليشكل أيضا خلافا بين أتباع المدرسة الواحد، واستمر الخلاف قائما بين النحويين لا يكاد يخلو منه عصر من العصور، مما يدلل على أهمية هذا الأسلوب وغناه من جانب، وعلى غموضه من جانب آخر.

ولعل في هذا الخلاف والغموض دليلا على أنّ ما قيل فيه ليس ثابتا، وأنّ المجال لطرح بعض الآراء فيه لا زال متاحا، فجاءت هذه الدراسة محاولة النظر إلى الاسم المنادى من زاوية أخرى علّها تضيف شيئا لما قاله علماؤنا الأجلاء، متبعة بذلك المنهج الوصفي.

المبحث الأول: الأصل في إعراب المنادى

بدأ الحديث عن إعراب المنادى من بدايات التأليف النحوي الذي بدأ بمدرسة البصرة ثم تلتها مدرسة الكوفة، رغم اختلاف البصريين والكوفيين في بناءالمنادى ونصبه إلا أنّ الظاهر من كلامهما أنّهما اتّفقا على أنّ الاسم المنادى مفعول، والأصل فيه النصب، وذلك بتقدير الفعل أدعو، فكان البصريون يرون أنّه مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنّهم عدوه مفعولاً، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى "أنّه مرفوع بغير تنوين،وحجتهم فيذلك أنّهم لم يجدوا له عاملا يصحبه، ووجدوه مفعولاً في المعنى، فأبعدوه عن الجر لكيلا يشبه المضاف، وأبعدوه عن النصب حتى لا يختلط بما لا ينصرف، فرفعوه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرْق، وأما المضاف فنصبوه؛ وعلة ذلك عندهم أنهم وجدوا أكثر الكلام منصوبًا"؛ فحملوه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالًا من غيره.[1]

ومن هذا نجد أنّ الكوفيين لم يبتعدوا كثيرا عن البصريين إلا في مسألة لفظ المصطلح الإعرابي، فهو عند البصريين مبني وعند الكوفيين مرفوع، إلا أنّهما يريان أنّ أصله المفعولية، وأن الحركة _ سواء أكانت حركة البناء عند البصريين أم حركة الرفع عند الكوفيين إنما جاءت لكيلا يشبه المضاف ولا المرفوع الحقيقي.

إلا أنّ هذا الافتراض لم يسلّم به كثير من العلماء والباحثين، إذ يرى الخليل أنّ النصب في المنادى المضاف، والنكرة غير المقصودة إنّما جاء حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك[2]. وليس ذلك بأثر عامل، ولا لأنّه مفعول، فلا يعدو أن يكون النصب عنده سوى حالة صوتية اقتضاها قانون التسهيل بسبب طول الكلام، أمّا الفرّاء فيرى أنّ "الأصل في النداء أن يقال "يا زيداه"، كالندبة؛ فيكون الاسم بين صوتين مَدِيدَين وهما "يا" في أول الاسم، والألف في آخره، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه"[3]. فرأيه هذا –وإن كان محجوجا من جهة القياس–[4] ، إلا أنّه يعبر عن رفضه لكون الاسم مفعولا، وأن الفتح فيه ما هو إلا علامة صوتية جاءت بسبب وقوع الاسم المنادى بين صوتين مديين.

وقد رفض ابن مضاء أن يكون المنادى مفعولا؛ انطلاقا من نظريته التي يرفض فيها العامل أساساً، إذ يقول: "وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً"[5].ولم يبتعد تمام حسان كثيرا عن هذا الرأي إذ رفض قول النّحاة بحذف الفعل وجوبًا في النداء، فلا يستقيم عنده معنى النداء وهو إنشائي، مع تقدير الفعل؛ لأنّ الكلام مع تقديره سيصبح خبرًا، ويرى أنّ النداء من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها[6]. ويرى العبابنة أنّ النّحاة العرب ضموا المنادى إلى باب المفعول دون أن يرتبط مع حالة المفعول الحقيقيّة أو غير الحقيقيّة بأيّ علامة جوهريّة، "فعلامة المفعول الجوهريّة هي تشكل الصورة الذهنيّة التي تفضي إلى تصور وقوع الحدث على المفعول به في الزمن الذي يمثله هذا الحدث. فعندما نقول: أكل الرجل الفاكهة، فإنّه يتشكّل في ذهن أبناء اللغة، أو الذين يعرفونها صورة ذهنيّة توضح الحدث (الأكل) ومن وقع عليه (الفاكهة) أمّا المنادى ، فلا تتضح فيه هذه العلاقة؛ ولذا لجأ النّحويون إلى توظيف العلاقات الشكليّة التي تسوغ ضم المنادى للمفعول به ..... وقد اندفعوا إلى هذا بتأثير باب العلاقات الإسناديّة، التي قرروا أنّ الجملة لا تستقيم أبدا إلا بوجود عنصريها المسند والمسند إليه"[7].

وعِلاوة على ذلك، فإنّه يمكن القول: إنّ النداء خطاب للمنادى، وليس خطابا لأحد عن المنادى، وتقدير الفعل (أدعو) في النداء يوحي بأنّك تخاطب غير المنادى للحديث عن الاسم المنادى، ولو كان الخطاب للمنادى لقلت أدعوك، بضمير المخاطب لا ضمير الغائب.

وشاهد ذلك أنّه إذا نودي الضمير، كان ضمير رفع، ولم يكن ضمير نصب، فقد جاء في الكتاب:" وزعم الخليل – رحمه الله–أنّه سمع بعض العرب يقول: يا أنت، فزعم أنّهم جعلوه موضع المفرد"[8]. ومن ذلك قول الشاعر:

"يَا أبجر بن أبجر يَا أنتا ... أنْت الَّذِي طلقت عَام جعتا"[9]

فما أقرّه النّحويون من أنّ المنادى مفعول لفعل محذوف ليس دقيقاً، "فأسلوب النداء يُبنى على شيئين: أداة نداء ومنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر، وليس فيه إسناد، ولا يصح عدّه في الجمل الفعلية كما قصد النّحاة إليه، ولا يصح جعله جملة حتى لو كانت جملة غير إسناديّة"[10].

ولو صح ما قالوه من أنّ جملة النداء جملة فعلية تقديرها أدعو زيداً، لكانت جملة تامة يحسن السكوت عليها، ولاكتفى المنادي بقوله يا زيد، ولم يحتج بعدها لجملة تبين سبب النداء، إلا أنّ جملة النداء مركبة من أداة ومنادى وتتمة وهذه التتمة لا تحذف إلا إذا دلّ عليها دليل، وإذا قدرنا الفعل وأتممنا الكلام فإنّ المعنى لا يستقيم.

فليس معنى (يوسف أعرض عن هذا) متناسبا مع (أدعو يوسف أعرض عن هذا) وفي قول القائل: يا محمد أبوك مريض، لا يتناسب وجملة أدعو محمداً أبوك مريض.

ومن جهة أخرى فإنّ رأي الأنباري وبعض البصريين بأنّ "أداة النداء (يا) قامت مقام الفعل أدعو فعملت عمله مستدلين على ذلك من وجهين؛ أحدهما: أنها تدخلها الإمالة نحو يا"زيد، ويا عمرو والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل، دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنّها قد قامت مقام الفعل، والوجه الثاني: أنّ لام الجر تتعلق بها نحو "يا لزيد، ويا لعمرو" فإن هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر؛ فلو لم تكن "يا" قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف، فدلَّ على أنّها قد قامت مقام الفعل"[11]. فإنّ هذا الرأي مردود أيضا من وجهين، أولهما: أنّ النداء لا يعتمد على الحرف (يا) فقط، ففيه حروف أخرى لا تتناسب والأدلة التي وضعها الأنباري، عِلاوة على جواز حذفها، والوجه الثاني أنّ الأنباري منع إقامة(إلا) مقام الفعل أستثني، وحججه في ذلك تتنافى وحججه في إقامة (يا) مقام الفعل أدعو، ومن ذلك قوله: "هذا يؤدِّي إلى إعمال معاني الحروف؛ وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول "ما زيد قائمًا" فيكون صحيحًا؛ فلو قلت "ما زيدًا قائمًا" على معنى نفيت زيدًا قائمًا لكان فاسدًا؛ فكذلك ههنا، وإنّما لم يجز إعمال معاني الحروف لأنّ الحروف إنّما وضعت نائبة عن الأفعال طلبًا للإيجاز والاختصار؛ فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار"[12]. فإن كان الأمر كما يقول، فلمَ يُجوّز نيابة (يا) عن الفعل أدعو؟

ويقدم حجة أخرى تبطل إقامة (إلا) مقام الفعل، تتنافى هي الأخرى وحججه في إقامة (يا) مقام أدعو، وهي قوله: "لماذا قدرتم أستثني زيدًا فنصبتم؟ وهلا قدرتم امتنع فرفعتم!"[13]فالسؤال نفسه نعيده لهم: لماذا قدرتم أدعو زيدا فنصبتم؟ فهلا قدرتم دُعي زيد ، أو زيد المدعوّ فرفعتم!

فنصب المنادى المضاف، وشبيه المضاف، والنكرة لم يكن بأثر عامل، وإنّما كان لأنّ الكلام فيها قد طال، وهذا ما يفسر فتح المركبات نحو: "صباحَ مساءَ، وبينَ بينَ، وبيتَ بيتَ، وشذرَ مذرَ، وحيصَ بيصَ، والعدد المركب نحو خمسة عشرَ، غير ذلك مما هو شائع في الكلام"[14].ومما يؤكد ذلك أنّ النحويين جوّزوا في المنادى العلم الموصوف بابن الضم على الأصل[15]، والفتح على الإتباع، واختيار النصب فيه يعود لطول الاسم بالوصف.

وكذلك حين يقع النصب في الاسم المفرد إذا عطف على اسم غير معرف بأل باسم معرف بأل، نحو: "يا زيدُ والفضلَ، ويا محمدُ والحارثَ"[16]، وفي ذلك إطالة للاسم بالألف واللام. ومثلها أيضا إطالة الاسم بالتنوين، فإذا نُوّن العلم للضرورة، فإنّه يجوز فيه النصب أيضا وذلك كقول الشاعر:

"رَفَعتْ رَأسَهَا إليَّ وقَالتْ ... يَا عَدِيًّا لقَدْ وقَتْك الأواقي"[17]

فهذه الشواهد كلها أدلة على أنّ النصب في الاسم المنادى لا يعدو أن يكون مرتبطا بالصوت، وأنّه لم يك أثرا لعامل، بل هو ناتج من طول الكلمة، وهذا ما قاله وأكده الخليل كما سبق[18].

المبحث الثاني: بناء المنادى على الضم

أمّا المنادى المفرد فكان البصريون يرون أنّه مبني على الضم في محل نصب،وحججهم في بنائه حجج غير كافية وتفتقر للدليل القاطع، فتشبيه الخليل المنادى المفرد بقبل وبعد، وجعل هذا الشبه علة البناء فيه[19]، قد يكون فيه شيء من البعد؛ لأنّه ليس هنالك تقارب بين المنادى المفرد وكلمتي قبل وبعد، فقبل وبعد ظرفان يفتقران للإضافة ويلازمانها، ويتحدد معناهما من المضاف إليه، سواء أكان ظاهرا أم مقدرا، فالإضافة فيهما أصل لا يمكن الاستغناء عنها بحال، حتى وإن حُذفت دل عليها المقام، أما المنادى المفرد فهو ليس بظرف، والإضافة فيه ليست شرطا، إذ يكون المفرد فيه مساويا للمضاف ولا ينقص عنه، فنداء زيد، يعطي القيمة نفسها في نداء عبد الله، وكذلك فإنّ تصرّف قبل وبعد الإعرابي يبقيهما على بنائهما، فلو تغير عاملهما ما تغير بناؤهما؛ فتكونان مضمومتين في حالتي الجر والنصب إذا قطعتا عن الإضافة، فنقول: أمّا بعدُ ومن بعدُ، أمّا في مثل زيد فلا يلزم مثل هذه الحالة بل يبقى على إعرابه ويتغير بتغيرعامله، ونجد بعض النحاة يعلل بناء قبل وبعد على الضم تشبيها لها بالمنادى وليس العكس[20].

وأمّا تشبيهه بهما بترك التنوين فيه كما ترك فيهما[21] فبعيد أيضا لأنّ تنوين المنادى المفرد لم يحذف للبناء كما في قبل وبعد وإنّما حذف لتعريفه بالنداء، فقد نقل ابن يعيش عن المبرد قوله: "المعارف كلها إذا نُوديتْ تنكّرتْ، ثمّ تكون معارفَ بالنداء"[22].بل إنّهم يؤثرون الرفع في المنادى المفرد الذي لحقه التنوين اضطراراً في الشعر، ويقولون:"هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف، يلحقه التنوين فيبقى على لفظه"[23]، فلو كان مشابها لقبل وبعد، وكان أصله النصب كما يقولون لعاد إلى أصله كما في تنوين قبل وبعد، إذ تصبحان قبلاً وبعداً، وفي الحالة الأخرى التي لا يؤثرونها وهي حالة النصب فالنصب فيها لطول الكلام، لا لأنّ الأصل فيها النصب.

وأمّا قولهم: "إنّما قلنا إنّه مبنيّ وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا؛ لأنّه أشْبَهَ كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنيّة؛ فكذلك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًّا كما أنّ كاف الخطاب مبنية"[24].

فالشبه بكاف الخطاب – إن سلمنا أنّ هنالك شبها– ليس دليلا على بناء الاسم الذي حقه الإعراب، فإنّنا قد نقول أثناء كلامنا مع زيد: أبو زيدٍ كريم، ونحن نخاطب زيدا، والأصل فيه أن نقول: أبوك كريم، فلما ذكرنااسم زيد وهو المخاطب لم نبنِ زيدا لأنّه أشبه كاف الخطاب، ثم إنّ قولهم: "وجب أن يكون مبنيا" يوحي بأنّ هناك حالاتٍ عديدةً من الأسماء المعربة أشبهت المبني فبنيت لذلك الشبه، وهذا ما لم يرد إلا في حالات البناء الأصلي الذي كان فيه علة الشبه الوضعي والمعنوي، وفي هذا الموقع الذي أقسروه عليه لتستقيم قواعدهم.

ومن حججهم أيضاً ما نقله ابن الوراق بقوله: "وَأنت إذا قلت: يَا زيد، فلست مُقبلا على مُخَاطب بِهَذَا الحَدِيث عَن زيد، إِنَّمَا خطابك فِيهِ لزيد، وَإِذا قلت: دَعَوْت زيدا، فَأنت مُخَاطب غير زيد بِهَذَا، وَلَو خاطبت بِهَذَا زيدا، لَقلت: دعوتك، وَلم تَقل: دَعَوْت زيدا، والتأويل تَأْوِيل فعل، وَالْمعْنَى معنى خطاب، فَوَقع (زيد) بَين حالتين، بَين الْمخبر عَنهُ – وَهُوَ غَائِب، لِأَنَّهُ معرض عَنْك – وَبَين الْمُخَاطب، لِأَنَّك تُرِيدُ غَيره. فضارع المكني، لِأَنَّك إذا خاطبت فَإِنَّمَا تَقول: أَنْت فعلت، وَإِيَّاك أردْت، وهما اسمان مبنيان، فَلَمَّا خُوطِبَ المنادى باسمه الَّذِي يَقع فِيهِ الحَدِيث عَنهُ عِنْد من يُخَاطب، صَار غير مُتَمَكن فِي هَذَا الْموضع، فَعدل عَن الْإِعْرَاب إِلَى الْبناء، لِأَنَّهُ وَقع موقع اسْم مَبْنِيّ"[25].

وهذا مردود بالمنادى المضاف، وفأنت إذا قلت: يَا عبد الله، فلست مُقبلا على مُخَاطب بِهَذَا الحَدِيث عَن عبد الله، إِنَّمَا خطابك فِيهِ لعبد الله، وَإِذا قلت: دَعَوْت عبد الله، فَأنت مُخَاطب غير عبد الله بِهَذَا، وَلَو خاطبت بِهَذَا عبدالله، لَقلت: دعوتك، وَلم تقل: دَعَوْت عبد الله، ومع هذا فعبد الله أعرب ولم يبنَ.

ومن عللهم في بنائه على الضم كما أوردها الأنباري بقوله: "وجب أن يكون مبنيًّا على الضم لوجهين:

أحدهما: أنّه لا يخلو: إما أن يبنى على الفتح، أو الكسر، أو الضم، وبطل أن يبنى على الفتح لأنّه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبطل أن يبنى على الكسر لأنّه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم.

والوجه الثاني: أنّه بني على الضم فرقًا بينه وبين المضاف؛ لأنه إن كان مضافًا إلى النفس كان مكسورًا، وإن كان مضافًا إلى غيرك كان منصوبًا؛ فبني على الضم؛ لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأنّه لا يدخل المضاف"[26].

فإنّ هذه العلل مردود عليها من وجهين أيضا، أحدهما أنّ الأصل في البناء التسكين، " والحركة زيدت على المعرب للحاجة إليها، ولا حاجة في المبني؛ إذ لا تدل على معنى"[27]. وقد تنبه لذلك ابن الوراق وحاول أن يعلل اختيار البناء على الحركة عوضا عن البناء على السكون بقوله: " وكل اسْم كَانَ معربا ثمَّ أزيل عَنهُ الْإِعْرَاب لعِلَّة عرضت فِيهِ، وَجب أن يبْنى على حَرَكَة، ليَكُون بَينه وَبَين غَيره من الْأَسْمَاء الَّتِي لم تقع قطّ معربة فرق، نَحْو: (من وكم وَمَا) فَلهَذَا وَجب أن يبْنى المنادى على حَرَكَة[28].إلا أنّه لم يتنبه إلى أنّ هناك أسماء كثيرة لم تكن معربة قط نحو: (كيفَ، وأيانَ، وأينَ، وهوَ، وهيَ... وغيرها من الأسماء المبنية) فلمَ لم يُراعَ أن يكون بينها وبين المنادى فرق؟!

وثانيهما أنّ البناء على الفتح أو الكسر يشبه المضاف "وجاء على الأصل ولو بني عليه لم يعلم أمعرب أم مبني"[29]وذلك مردود أيضا ببناء اسم لا النافية للجنس، إذ الأصل فيه النصب وجاء مبنيّا على الفتح، بل جعلوا حركة الفتح أنسب من أي حركة أخرى فقد عللوا سبب بنائه على الفتح بقولهم: " فبنيت النكرة على ما تنصب عليه؛ ليكون

البناء على ما استحقته قبل النصب"[30] فلو كان ما قالوه عن سبب بناء المنادى على الضم صحيحاً، لامتنع أن يبنى اسم لا النافية للجنس على الفتح.

وأمّا ما استدلوا به على أنّه مبنيّ محله النصب، أنّ وصفه يكون منصوبا حملا على الموضع، ومن ذلك قول الأنباري:" وإنّما نصبه لأنّ الموصوف وإن كان مبنيًّا على الضم، فهو في موضع نصب لأنّه مفعول؛ فَنُصِبَ وصفُه حملًا على الموضع، كما رفع حملًا على اللفظ[31]. وهذا أيضا ليس مسلما به، بل على العكس من ذلك، فهو دليل على رفع المنادى المفرد، فنصب صفته يُخرّج على أنّه اختصاص، وهذا ما أكده سيبويه نقلا عن الخليل بقوله:" قلت: أرأيتَ قولهم يا زيدُ الطويلَ علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني"[32] لا سيما أنّ وصف الاسم المنادى فيه حاجة للاختصاص أكثر من غيره؛ لأنّ الاسم المفرد قد يشترك فيه غير شخص؛ فتخص من تريد بعينه، وكذلك فإنّ هناك شبهاً بين النداء والاختصاص في بعض المواضع، إذ يرد في كلامهم ما هو على طريقة النداء، ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم أما أنا أيّها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم[33].

أمّا حمل وصفه المرفوع على اللفظ، فلم يرد عن العرب أنّهم أتبعوا معربا حركة المبني، فلا يقال: جاء ذلكَ الرجلّ (بفتح اللام) اتباعا لحركة (ذلك)، وإنما كان الحمل على المعنى في المعربات، ولو كان ذلك جائزا لكان في صفة الممنوع من الصرف، وجمع المؤنث السالم أولى.

وكان مما دعاهم للقول ببناء المنادى المفرد حذف التنوين من ذلك الاسم، كما حذفوه من قبل وبعد، يقول سيبويه: "وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل وبعد"[34] وحذف التنوين في المنادى المفرد لم يكن بسبب بناء ذلك الاسم، إنّما تركوا التنوين لدخول تعريف جديد على ذلك الاسم، فقد روي عن أبي العباس المبرد قوله:" المعارف كلها إذا نوديت تنكرت، ثم تكون معارف بالنداء".[35]

ومن النّحاة من يقول: " إنّ تعريفه الذي كان فيه قبل النداء قد بطل، وحدث فيه تعريف آخر بالنداء ....لأنّ الاسم العلم تعريفه من جهة القصد، وإذا اجتمع القصد إلى النداء تعرف المنادى، ألا ترى أن قولك : (يا رجل) معرفة بالقصد، ويا، فوجب إذا ناديت زيداً، وما أشبهه أن يبطل تعريفه من جهة النّيّةويصير ما حصل له من التعريف وياء".[36] فكان تعريف النداء فيه كتعريف الألف واللام. وفي ذلك يقول ابن الوراق: " وَاعْلَم أنّ مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام لَا يجوز أن تدخل عَلَيْهِ (يَا) إِلَّا اسْم الله تَعَالَى، وَإِنَّمَا لم يجز ذَلِك لِأَنّ الْألف وَاللَّام تعريفهما من جنس تَعْرِيف (يَا) مَعَ الْقَصْد، وهما لفظ مُمكن إسْقَاطه من الْكَلِمَة، فَلَمَّا نابت (يَا) مَعَ الْقَصْد عَنْهُمَا لم يحْتَج إِلَيْهَا، وَالدَّلِيل على أن تَعْرِيف الْألف وَاللَّام من جنس تَعْرِيف (يَا) مَعَ الْقَصْد، لِأَنَّك لو قلت فِي ضَرُورَة الشّعْر: يَا الرجل، لَكَانَ كمعنى: يَا رجل، لِأَنّ الْألف وَاللَّام تبطل مَعَ الْعَهْد، وَيصير تَعْرِيفهَا للْجِنْس فَقَط، وَالدَّلِيل على أن الْعَهْد سَاقِط – أعنِي مَعَ الْعَهْد – أنّه يجوز للشاعر أن يَقُول:يَا الرجل، من غير تَقْدِيمه ذكر، فَإِذا كَانَت (يَا) تنوب عَنْهَا، لم يحْتَج إِلَيْهَا، فَهَذَا هُوَ الأصْل، وَإِن اضْطر شَاعِر فَأدْخل (يَا) على الْألف وَاللَّام جَازَ، كَمَا قَالَ":

"(فَيا الغلامان اللَّذان فَرَّا ... إياكُمَا أنْ تُكْسِبانا شرًّا)" [37]

ولإبراهيم مصطفى رأي آخر يرى فيه "أنّ العلم نكرة وليس معرفة، والتنوين فيه للتنكير، وإذا عُرّف بالنداء حذف التنوين للتعريف"[38]. فترك التنوين في المنادى المفرد دلالة تعريف، لا دلالة بناء، ولا يشبه بحال ترك التنوين في قبل وبعد.

أما الكوفيون فكان مما دعاهم إلى جعله مبنيّا، أنّه لا رافع له يرفعه، وظهر ذلك في رد الأنباري على الكوفيين، يستنكر عليهم أن يكون المنادى مرفوع بلا رافع فيقول: "وقولهم "إنَّا رفعناه" قلنا: وكيف رفعتموه ولا رافع له؟ وهل لذلك قطُّ نظيرٌ في العربية؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع، أو منصوب بلا ناصب، أو مخفوض بلا خافض؟ وهل ذلك إلا تحكم مَحْضٌ لا يستند إلى دليل؟!"[39] وفي هذا القول ردّ على الكوفيين الذين قالوا: "إنّما قلنا ذلك لأنا وجدناه لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرْق"[40]. وهذا الرأي قد يكون صالحاً للرد على الكوفيين؛ كونهم لا يعتدون بالعوامل المعنويّة ولا يعترفون بها، فلا يجوز عندهم (الكوفيين) عدّ التعري من العوامل اللفظية عاملا، فهم يرون أنّ "التعري من العوامل اللفظية عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا"[41]. رغم أنّهم لم يكونوا مخلصين لهذا الرأي وجعلوا العامل في رفع الفعل المضارع، تجرده من عوامل النصب والجزم [42].

أمّا البصريون فلا يجوز لهم الاحتجاج بهذا أو ردّه، فعندهم له نظير في العربيّة، فلمَ لا يكون العامل فيه عاملا معنوياً، أو التجرد من العوامل اللفظيّة، لا سيما أنّهم يعترفون بالعوامل المعنويّة ويدافعون عنها، ومن ذلك عندهم عامل الرفع بالمبتدأ وكذلك رافع الاسم الواقع بعد لولا، إذ روي عنهم قولهم: " إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء"[43].

وبعد الردّ على حججهم في بناء الاسم المنادى فإنّنا نسوق دليلا آخر على كون المنادى المفرد مرفوعا لا مبنيا، وهو ظهور علامات الإعراب الفرعية الخاصة بالتثنية والجمع عليه، ولو كان مبنيا للزم حالة واحدة في البناء لم تتغير، وحجة النحويين في نيابة هذه العلامات عن الضم حجة فيها نظر، فهذه العلامات تنوب عن الضم في حالة الإعراب لا البناء، ويؤيد ذلك ما روي عن المبرد قوله: " إنّه لا يوجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان"[44].

الخاتمة

بعد عرض أهمية أسلوب النداء وتحديد محاوره ومناقشة آراء العلماء فيه، واختلافهم في عامله وإعرابه، ومناقشة عللهم وتفسيراتهم، فإنّ الدراسة قد توصلت إلى ما يلي:

أولا: إنّجعل النّحاة الاسم المنادى مفعولا به، ومعاملته على هذا الأساس، أمر لا يتناسب وطبيعة اللغة، ولا يتناسب ومعنى النداء، ولا الأسلوب الإنشائي الذي وضع له. فقولهم: يا زيد، يختلف الاختلاف كله عن قولهم: أدعو زيدا. ولا يمكن لإحدى الجملتين أن تقوم مقام الأخرى.

ثانيا: إنّ عدّ النّحاة المنادى المفرد، والمنادى العلم مبنيين أمر بعيد لعدم توفر أسباب البناء، والحجج والبراهين التي قدموها محجوجة وغير ثابتة، وكذلك فإنّ أخذ هذا الاسم علامات الرفع كافة الأصلية والفرعية وعدم اقتصاره على الضم يدل على إعرابه إذ لو كان مبنيا للزم حالة الضم شأنه شأن كل مبني، فلم يرد في اللغة شيء واضح البناء وجاء بناؤه على ما يرفع أو ينصب أو يجر عليه، علاوة على أنّه لم يرد في اللغة العربيّة أن جاء فيها جمع أو مثنى مبنيين.

ثالثاً: إنّ المنادى في جملة النداءيمثل حالة إسناديّة، فهو محور أساسي في الجملة لا تكون جملة النداء بدونه، فهو ليس فضلة يمكن الاستغناء عنه وإذا حذف من الجملة ظهورا أو تقديرا فإنّه لا يبقى أثر لهذه الجملة أو الأسلوب، وهذا يدلل على أن الأصل فيه الرفع وليس النصب.

وكذلك فإننا قد نلمح شبها له بالمبتدأفكلاهما محور أساسي في الكلام وكلاهما يحتاج إلى إتمام الفائدة فيه، فلا تصح جملة النداء وحدها ولا يحسن السكوت عليها دون أن تتبع بجملة تحدد مراد المنادي من النداء، وهذه الجملة تشبه إتمام الخبر للمبتدأ وحاجة المبتدأ له، –رغم الفرق بين الجملتين، واختلاف شروطهما.

رابعا: وبما أنّ العامل في اللغة العربية لا يمكن أن يعمل الرفع والنصب في المعمول ذاته، فلا يمكن أن يتأرجح المعمول بأثر بين الرفع والنصب، فإن الدراسة ترى أنالرفع فيه هو الأصل، والعامل فيه عامل معنويّ، كالعامل في المبتدأ والفعل المضارع،وأنّ النصب جاء فيه لطول الكلام، كما في خمسة عشَر، وبيتَ بيتَ، وصباحَ مساءَ، وغيرها من المركبات التي طال فيها الكلام، وإنّما كان فيه الخفة عند طول الكلام ولم يكن في المبتدأ، لأنّ المنادى غالبا ما يلحق بطلب، ولا يخفى ما بالطلب من ثقل، فكان فيه حاجة التخفيف إذا طال الكلام.

خامسا: إنّ لاسم المنادى معرب بحالاته جميعها ما لم يكن مبنيا في الأصل كنداء الضمائر وأسماء الإشارة، وينقسم إلى حالتين إعرابيتين، إحداهما الرفع، وتكون في الاسم المبني، والأخرى النصب وتكون إذا طال الكلام.

Abstract

Views on the Syntax of Vocative Noun

By Morad Ghaleb Al-Zonibat

This research seeks to study the vocative noun in the vocative sentence, identify the aspects of scholarly disagreement regarding its case-assigner and its parsing.In addition, this research tries to discuss the opinions of grammarians regarding its counting in the accusative case as well as its interpretation in a way that is not compatible with its linguistic use, which led to affectation in this interpretation and its removal from the construction style to the predicate style, whichdoes not express what the caller wants, trying to regularize itin a manner that is compatible with linguistic usage and grammatical logic.

The study concluded that the default state of the vocative noun is the nominative case, taking it to be like the two parts of a clause (i.e. subject and predicate), and the case assigner for it is inherent, such as the case assigner for the subject and the present tense verb, and that the accusative case in it is the unusual case, and it occurs in the genitive vocative, the semi-genitive, and the unintended indefinite due to the length of the speech, and not because it is an object.

Keywords: Vocative, Nominative, Inherency, Style of Construction, Style of Predication

الهوامش

(1)الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت (577هـ - 1181م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصريّة، ط1، 2003، 1ج/ص264

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبرالحارثي بالولاء، أبو بشر، ت(180هـ - 796م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3، 1988 م، ج2/ص182.

([3])الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج1/ص264

([4])الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج1/ص262

(5) ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عميراللخمي القرطبي، أبو العباس ت(592هـ - 1196م)، الردّ على النّحاة، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط1 1979 م، ص72.

(6) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب،ط5 ،2006م ،ص219

([7])العبابنة، يحيى، النّحو العربي المقارن في ضوء اللغات الساميّة واللهجات العربيّة القديمة، دار الكتاب الثقافي،إربد، ط2015،1م، ص 243

([8])سيبويه، الكتاب، ج1/ص291

(9) البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت(1093ه- 1682م) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط4، 1997 م، ج2/ص139

([10])المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان،ط2، 1986، ص 304.

([11])الانباري، الانصاف ،ج1/ص267

([12])الانباري، الانصاف ،ج1/ص213

([13])الانباري، الانصاف ،ج1/ص214

([14])انظر المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص307

(15) انظر ابن عقيل،عبد الله بن عبد الرحمن العقيليالهمداني المصري ت(769هـ – 1368) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط20، 1980 م، ج3/ص261.

(16)الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ت(170هـ –787م) ، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م، ج1/ص109.

(17) المبرد،: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالىالأزدي، أبو العباس،ت(285هـ – 898م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت،ج4/ص214.

(18) سيبويه، الكتاب، ج2/ص182

([19])سيبويه، الكتاب، ج2/ص199

(20) النّحاس،أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ت(338ه– 950م) عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي،الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط1 2004 م ،ج1/ص242.

([21])انظر سيبويه، الكتاب، ج2/ص183

(22) ابن يعيش، : يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، ت(643ه– 1246م)، شرح المفصل قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2001 م، ج1/ص320

(23) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ت (316هـ – 928م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ، ج1/ص 337.

([24])الأنباري، الإنصاف، ج1/ص256

(25) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ت (381هـ – 991م)، علل النحو، تحقيق:محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط1، 1999م ، ج1/ص334.

([26])الأنباري، الإنصاف، ج1/ص266

([27])العكبري، اللباب، ج1/ص66

([28]) ابن الوراق، علل النحو، ج1/ص334

([29]) ابن الوراق، علل النحو، ج1/ص335

(30)الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي ت (889هـ – 1484م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة

العربية ط1، 2004م، ج1/ص247

([31])الأنباري، الإنصاف، ج1/ص270

([32]) سيبويه، الكتاب،ج2/ص183

(33)الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، ت (538هـ - 1144)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال – بيروت،ط1، 1993، ج1/ص69

([34]) سيبويه، الكتاب، ج2/ص182

([35]) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ص320

([36]) ابن الوراق، علل النحو، ج1/ص337

([37]) ابن الوراق، علل النحو، ج1/ص342

([38]) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 20014، ص47-48.

([39]) الأنباري، الإنصاف،ج1/ص267

([40]) الأنباري، الإنصاف،ج1/ص264

([41])الأنباري، الإنصاف، ج1/ص39

([42]) انظر، الأنباري، الإنصاف،ج2/ص449

([43]) الأنباري، الإنصاف،1ج/ص39

(44) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت(911ه- 1506م)،همعالهوامع في شرح جمع الجوامع،تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ج1/ص527

قائمة المصادر والمراجع

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين ت (577ه - 1181م) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، المكتبة العصريّة، ط1، 2003.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت(1093ه - 1682) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة
ط4،1997 م.

تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب،ط5 ،2006م.

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي،ت (889ه- 1484م)،**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية ط1، 2004م.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، ت (538هـ - 1144م)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت،ط1، 1993.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ت (316ه– 928م)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت .

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، ت(180هـ – 796م)، **الكتاب**،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3،1988 م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت(911هـ – 1506م)،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**،تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

العبابنة، يحيى، **النّحو العربي المقارن في ضوء اللغات الساميّة واللهجات العربيّة القديمة**، دار الكتاب الثقافي،إربد، ط1،2015م

ابن عقيل،عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت(769هـ – 1368)،**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط20،1980 م.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ت(170هـ – 787م)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1995م.

المبرد،: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس،ت(285هـ – 898م)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت .

المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان،ط2، 1986م.

مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 20014،

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس ت(592هـ – 1196)، **الردّ على النّحاة**، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط1،1979 م.

النّحاس،أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ت(338هـ – 950م)**عمدة الكتّاب**، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي،الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط12004 م .

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ت (381هـ – 991م)، **علل النحو**، تحقيق:محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية
ط1، 1999م .

ابن يعيش، : يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، ت(643هـ – 1246م)، **شرح المفصل**قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2001 م